# مجتمع

## حضور النساء في ميادين العلوم ما زال ضئيلاً

**ما زال حضور النساء ضئيلاً في مجال الأبحاث في العالم، كما أنهنّ يبقينَ أقلية في القطاعات العلمية، الأمر الذي يمنعهنّ من «اغتنام فرص وظائف الغد»، وفق ما حذّرت دراسة أصدرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) بمناسبة «اليوم الدولي للمرأة والفتاة في ميدان العلوم» في 11 شباط/ فبراير. ولا تمثّل النساء مثلاً إلا 28 في المائة من حائزي شهادات الهندسة و22 في المائة من اختصاصيي الذكاء الاصطناعي، وفق تقرير حول العلوم يصدر في نيسان/ إبريل المقبل، نشرت يونسكو فصلاً منه.** (فرانس برس)

## ألمانيا: لم نواجه موجة الفيروس الثانية بسرعة كافية

**أقرّت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بأنّ بلادها لم تتصرّف بالسرعة الكافية في الخريف الماضي لمنع زيادة ثانية في الإصابات بفيروس كورونا. أضافت أمام نواب البرلمان، أمس الخميس: «لم نغلق الحياة العامة في وقت مبكر بما فيه الكفاية أو بشكل منهجي بدرجة كافية وسط إشارات لموجة ثانية وتحذيرات من مختلف العلماء». يُذكر أنّ ميركل اتّفقت مع حكام ولايات ألمانيا على تمديد الإغلاق الحالي الذي كان من المقرر أن ينتهي يوم الأحد المقبل، وذلك حتى السابع من مارس/ آذار المقبل على أقل تقدير.** (أسوشييتد برس)

# عنف ضد المهاجرين على الحدود

تجهش الصغيرة بالبكاء وقد أُنهكت. صحيح أنّها تقترب ووالدها وبقيّة أفراد العائلة من الحدود الكرواتية، في محاولة لعبورها سيراً على الأقدام، غير أنّ الطريق طال. هم تركوا أفغانستان وشقّوا طريقهم صوب «الجنّة الأوروبية». لكنّهم وفور دخولهم الأراضي الكرواتية، كانت الشرطة لهم بالمرصاد وأعادتهم إلى الأراضي البوسنية من جديد.

وإزاء ما يتعرّض له المهاجرون، دعت المنظمة الدولية للهجرة دول الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهاء عمليات الصد والطرد الجماعي واستخدام العنف ضد المهاجرين واللاجئين، بمن فيهم الأطفال، على حدود الاتحاد الأوروبي البرية والبحرية. وأشارت المنظمة إلى أنّ انخراط موظفيها المباشر مع المهاجرين بالإضافة إلى الشهادات والصور المختلفة التي نشرتها المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، تؤكد مستوى الوحشية التي تعرّضوا لها قبل إعادتهم عبر الحدود البحرية والبرية». في سياق متصل، قال أوجينيو أمبروزي، المسؤول بالمنظمة الدولية للهجرة، إنّ «استخدام القوة المفرطة والعنف ضد المدنيين أمر غير مبرر». أضاف: «يجب أن تتماشى سيادة الدول، بما في ذلك اختصاصها في الحفاظ على سلامة حدودها، مع التزاماتها بموجب القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع». وكانت المنظمة قد رحّبت بتحقيقات في مزاعم الإعادة القسرية والعنف على الحدود، مؤكدة على ضرورة اتخاذ إجراءات لوضع حدّ للانتهاكات.

**(العربي الجديد، قنا)**

(دامير ساغولي/ Getty)

# الروس يترقبون انتهاء وباء كورونا

موسكو ـ **رامي القليوبي**

مع توسّع حملة التحصين من فيروس كورونا وتزايد المناعة الجماعية ورفع جزء كبير من القيود المفروضة على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، يترقّب الروس نهاية وشيكة للوباء الذي ألقى بظلاله على كلّ نواحي الحياة منذ عام كامل تقريباً. وأظهر استطلاع للرأي أعدّه مصرف «رايفايزن» ونشرت وكالة «تاس» الروسية نتائجه في وقت سابق من فبراير/ شباط الجاري، أنّ 49 في المائة من الأشخاص المستطلعة آراؤهم يعتزمون تلقّي اللقاح ضد كوفيد-19 في خلال الأشهر الثلاثة المقبلة فيما تلقّاه بالفعل اثنان في المائة.

وبيّن الاستطلاع كذلك أنّ الروس بمعظمهم يفكّرون في السفر بمجرّد إلغاء الإجراءات التقييدية المتعلقة بالجائحة، وقد أشار 59 في المائة إلى عزمهم على التوجّه إلى البحر، فيما فضّل سبعة في المائة سياحة المدن وسبعة في المائة سياحة الجبال أو المناطق الطبيعية، وثمانية في المائة زيارة أقاربهم في المناطق الريفية.

وأظهر استطلاع آخر للرأي أعدّه موقع «فزغلياد - إنفو»، أنّ 33 في المائة من المشاركين يتوقعون تغيّر وضع فيروس كورونا بحلول الصيف المقبل، في مقابل 39 في المائة تقريباً رجّحوا استمرار الوضع على ما هو عليه حتى نهاية العام الجاري، فيما رأى 28 في المائة أنّ الأمر يعتمد على حملة التحصين.

وفي هذا الإطار، يشير كبير الباحثين في معهد علم الاجتماع التابع لأكاديمية العلوم الروسية أندريه أندرييف، إلى أنّ ثمّة تحسناً ملحوظاً لأمزجة الروس وموقفهم من التحصين وسط تراجع المخاوف. ويقول أندرييف في حديث لـ«العربي الجديد»: «يمكن رصد تحسن لأمزجة الناس وارتفاع عدد من يعتزمون تلقّي اللقاح من نسبة ضئيلة جداً إلى نحو نصف السكان، كما أنّ الذين يتلقونه بمعظمهم يتحمّلونه بلا أعرض جانبية شديدة، وأنا نفسي حصلت على اللقاح بالإضافة إلى ولدَيّ. ومع ذلك، تمّ نصحي بالبقاء بالمنزل لمدّة أسبوعين أو ثلاثة، وهي الفترة اللازمة لتكوّن المناعة».

ومن اللافت أن تزايد تفاؤل الروس تزامن مع تجاوز إجمالي عدد الإصابات في البلاد منذ بدء الجائحة عتبة الأربعة ملايين مع نحو 78 ألف وفاة، في حين تماثل أكثر من 3,5 ملايين شخص للشفاء. وهو ما يعني أنّ أكثر من اثنَين في المائة من إجمالي عدد سكان روسيا البالغ نحو 146 مليون نسمة قد أصيبوا بفيروس كورونا وتعافوا منه، وفق بيانات موقع «ستوب كورونا فيروس» الحكومي الروسي. وبحسب أرقام هيئة الإحصاء الروسية «روس ستات»، فإنّ نسبة الوفيات ارتفعت في عام 2020 بنسبة 18 في المائة أو بمقدار نحو 324 ألف وفاة، نحو نصفهم من المصابين بكورونا. وأرجعت «روس ستات» تباين بياناتها مع البيانات الحكومية إلى اختلاف منهجية التقدير.

ويعلّق أندرييف على تصادف زيادة التفاؤل مع ارتفاع عدد الإصابات والوفيات، قائلاً إنّ «من يتعافى من المرض تتكوّن لديه مناعة وأجسام مضادة، ولهذا الأمر في الواقع مفعول التحصين نفسه، وبذلك تتكوّن المناعة الجماعية». وحول المزاج العام السائد بين الروس، يوضح أنّ «مخاوف الناس تراجعت إلى حدّ كبير. صحيح أنّه لا يمكن القول بأنّهم في حالة من البهجة، لكنّ قدراً من الثقة في المستقبل تشكّل وازدادت الآمال بتحسّن الوضع. كذلك فإنّ الدولة صارت تتعامل مع الوضع بهدوء وبشكل عملي».

وتختلف إجراءات مواجهة كورونا من إقليم إلى آخر، فقد أعلنت جمهوريتا أودمورتيا والشيشان عن إلغاء نظام إلزامية الكمامات، ناصحتَين في الوقت نفسه من يُصنّفون في إطار مجموعات الخطر بمواصلة وضعها. وفي العاصمة موسكو، بدأت المتاحف والمسارح بالاستعداد لعام بلا قيود كورونا، أملاً في زيادة إيراداتها. وأظهرت خطط للنشاط المالي الاقتصادي نشرتها صحيفة «إر بي كا» أنّ المنشآت الثقافية تعتزم استعادة إيراداتها بعد تراجع حاد سُجّل في العام الماضي. كذلك ألغيت القيود على عمل المطاعم والحانات في ساعات الليل، فيما عاد تلاميذ المدارس إلى نظام الدراسة حضورياً في يناير/ كانون الثاني الماضي وطلاب معظم الجامعات في فبراير/ شباط الجاري.

تجدر الإشارة إلى أنّ المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف، كان قد توقع أن المناعة الجماعية الكافية، أي لدى 60 في المائة من سكان العالم، سوف تتشكّل بحلول منتصف الصيف المقبل، الأمر الذي من شأنه أن يتيح العودة إلى الحياة الطبيعية بلا كمامات بحلول أغسطس/ آب المقبل.

### استئناف حركة الطيران

في سياق تخفيف الإجراءات الخاصة بأزمة كورونا، تواصل روسيا الاستئناف التدريجي لحركة الطيران مع مزيد من الدول، وقد شمل ذلك في خلال الفترة الماضية الرحلات إلى اليونان وسنغافورة وأذربيجان وأرمينيا وكازاخستان وغيرها من الدول، فيما حركة الطيران مع بريطانيا ما زالت معلّقة بسبب السلالة الجديدة للفيروس.

**تحقيق**

اليوم تبدأ الصين احتفالات السنة القمرية الجديدة، وهي احتفالات شعبية عارمة ومنتظرة، لكنّها عام 2020 تأثرت بشدة بوباء كورونا، فماذا عن العام الجاري وإصرار بكين على الترويج لانتصارها على كورونا؟

# رأس السنة الصينية

## مخاوف انفجار عدوى كورونا مجدداً

**ناصر السهلي**

لم تعد الصين تثير قلق دول الغرب لناحية اعتبارها تحدياً سياسياً واقتصادياً فحسب، بل بات فيروس كورونا الجديد، بالترافق مع كثير من الشكّ في إعلان بكين عن «الانتصار» عليه، يمثل أحد التحديات الكبرى أيضاً. الاحتفال بالسنة الصينية الجديدة، اليوم الجمعة، يثير مخاوف من عودة انتشار الوباء بشكل غير مسبوق، خصوصاً لناحية عودة تقليد سفر عشرات الملايين للاحتفال الذي كان محدوداً العام الماضي بسبب الوباء. ومنذ نهاية 2020، تجوب صور الصينيين يحتفلون في الملاهي والمطاعم العالم الذي يعيش إجراءات مشددة في الدول القريبة والبعيدة، فيما الجائحة تنتشر، فارضة الإغلاق والتباعد الجسدي، اللذين ارهقا بعض مجتمعات أوروبا المتقدمة.

خلال الاحتفال بالسنة الصينية الجديدة، أو «عيد الربيع» (عام الثور) اليوم بالذات، يُتوقع انتقال أكثر من 150 مليوناً من المسافرين بين مختلف مناطق البلاد، مع تزايد المخاوف من أن يؤدي ذلك إلى اتساع انتشار العدوى. وعلى الرغم من إعلان الحزب الشيوعي الحاكم أنّ البلاد انتصرت على الوباء، فإنّ السلطات حثت المواطنين بمناسبة العيد القمري على الاحتفال في أماكنهم، وبذلك توقعت وزارة النقل الصينية انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 40 في المائة في حركة المرور في هذه العطلة بسبب التدابير الصارمة المستمرة في كثير من الأماكن. وتتبنى سلطات النقل في الصين تدابير احترازية مشددة ضد فيروس، من بينها منع الحمولة الزائدة في القطارات، وضمان التباعد الجسدي بين الركاب.

منذ انتشار الوباء، وُضع إقليم هوبي لأشهر تحت إجراءات صارمة، شملت العزل التام وتدخل قوات الأمن بشكل حازم لفرض عزلة على من ثارت شبهات حمله للفيروس، كما كانت تُخلي مقاطع الفيديو على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، بحجة وقف انتشار الفيروس الذي كان في الواقع يتسلل إلى بقية العالم. وفي بداية 2020، انتشرت حالة ذعر رافقتها سلسلة طويلة من الأخبار الزائفة والمضللة، والتي ساهمت فيها ماكينة الحزب الحاكم في بكين، ما جعل الخبراء وبعض السياسيين يوجهون سهام انتقادهم إلى حكومة بلد المنشأ ومنظمة الصحة العالمية في تأخرهما عن الإعلان عن خطورة ما سيتحول سريعاً إلى وباء عالمي، بكل أثاره الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والصحية والسياسية، مع طول فترة الإغلاق وفشل أنظمة صحية متقدمة في دول الشمال؛ أوروبا وأميركا الشمالية، على وجه التحديد، في مواجهة الجائحة في الموجة الأولى. ولعلّ المثل الإيطالي كان الأكثر صخباً، ثم تلاه الإسباني، قبل أن تعمّ الحالة في القارتين، ودول أخرى في الجنوب الأفقر.

مبكراً، أعلنت السلطات الصينية، من خلال وسائل إعلام تخضع لرقابة وسيطرة الحزب الشيوعي الحاكم، أنّها حاصرت الوباء ومنعته من الخروج عن السيطرة خارج هوبي إلى مئات ملايين سكان المناطق الأخرى. منظمة الصحة العالمية، وافقت في وقت مبكر من ربيع العام الماضي سلطات بكين على أنّها حاصرت الوباء داخل أراضيها، وهو ما أثار موجة عدم وضوح، ودفع الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، إلى إلقاء اتهامات عدة على المنظمة الدولية، واعتبارها «متواطئة» مع الصين. من بين الإجراءات التي فرضتها بكين لمحاصرة الوباء كان إلغاء الانتقال التقليدي لعشرات الملايين من الناس بين مختلف مناطق البلاد للاحتفال مع الأهل والأصدقاء بعيد رأس السنة القمرية.

في أواسط مارس/ آذار 2020، فيما كانت أوروبا تهرع نحو إجراءات أثارها رعب مشاهد الشمال الإيطالي، في الأيام الأولى لانتشار الوباء، وسقوط الآلاف ضحايا له، كانت بكين تعلن أنّها لم تسجل إصابات محلية جديدة. منظمة الصحة العالمية، وسط تلك الأجواء، كانت ترحب بالإجراءات الصينية وحالة التضامن التي أظهرها الشعب الصيني في مواجهة الجائحة. لكن، على الرغم من ذلك، كانت الأخبار والتقارير الأخرى تثير شكوكاً حول ما تعلنه بكين عن أعداد الوفيات والإصابات، وكلّ ما يتعلق بانتشار كورونا، مع تصدّر إيطاليا الوفيات والمصابين في ذلك الشهر، بتجاوزها أعداد إصابات الصين المعلنة واقتراب نظامها الصحي من الفشل.

قبل ذلك، وفي نهاية فبراير/ شباط 2020 كان وفد منظمة الصحة العالمية في بكين لتدارس إجراءات بكين في وقف انتشار الوباء، وانتهى تقريره الأولي إلى أنّ الإصابة الأولى جرى تسجيلها في 30 ديسمبر/ كانون الأول 2019، وأنّ مصدرها «من غير تأكيد، هو سوق في ووهان مخصص للحوم حيوانات مختلفة»، وابلغت بكين منظمة الصحة العالمية بإصابة الفيروس الأولى في الثالث من يناير/ كانون الثاني 2020.

قبل عام من الآن، وبمناسبة السنة الصينية الجديدة، كانت السلطات الصينية تسارع إلى إجراءات حجر وعزل صارمة، إذ أوقفت المواصلات، باعتبار ووهان عقدة رئيسية في حركة الصينيين إلى مختلف مناطقها، ما تسبب في تعطل كامل للسير ومنع الخروج والدخول من ووهان وإليها. ودفعت السلطات على الفور بنحو 9 آلاف خبير أوبئة وفيروسات إلى ضرورة تتبع سلسلة العدوى ومسالكها، وجهزت نحو 40 الف موظف صحة من أنحاء البلاد لإرسالهم إلى ووهان تحديداً للتعامل مع أزمة الفيروس، وبالتالي ركزت سلطات الحزب الشيوعي الحاكم كلّ جهد الدولة والمجتمع باتجاه اعتبار مواجهة فيروس كورونا الجديد أولوية، ولإبداء جدية أنشأت الحكومة جهازاً مركزياً لمكافحة الوباء، تحت إشراف مباشر من رئيس الوزراء ونائبه في قلب ووهان.

اتخذت السلطات الصينية سياسة المراحل لمواجهة الفيروس. في أولى المراحل ركزت جهود مؤسسات الدولة على منع انتشار الفيروس خارج هوبي، واكتساب معرفة أفضل بالفيروس. في المرحلة الثانية تقليل عدد الإصابات الجديدة، من خلال فحص حرارة المسافرين، وحظر السفر في ووهان وأجزاء أخرى من الإقليم. في 23 يناير/ كانون الثاني 2020 قررت بكين تعليق جميع الأنشطة العامة، وأغلقت المدارس، وأوقفت السفر، ومددت الإجازة إلى الربيع. لم تتردد السلطات في تنظيم مجموعات متطوعة لمساعدة الناس المعزولين في بيوتهم، ونقلت الاف الموظفين في قطاعات الدولة إلى قطاع الرعاية الصحية، وفتحت أبواب المستشفيات الاحتياطية في الوقت الذي كانت تصدر فيه اوامر صارمة لالتزام الناس بالعزل، وجرى نقل معظم الإصابات الحرجة إلى المستشفيات الجديدة، وطاول الحجر الصينيين والأجانب، بنقلهم إلى مراكز بحماية الشرطة والجيش مع متابعة دقيقة لتطورات مرضهم. وعلى الرغم من كلّ تلك الإجراءات لم تتأثر أسعار الأدوات الطبية، معقمات وكمامات، داخل البلد بينما كانت أجزاء من أوروبا تعاني عملياً من غياب تلك الأدوات لأسابيع طويلة.

وعندما كانت دول العالم تحاول فهم مصدر الفيروس، الذي قيل إنّه من أحد أسواق ووهان، انشغلت الماكينة الإعلامية الصينية الرسمية، باللغتين الصينية والإنكليزية، بنظرية أنّ «الفيروس انتقل إلى الصين من أوروبا». وهو ما نشطت في ترويجه الصحيفة الصينية «غلوبال تايمز» في بداية 2020. وتوالت نظريات تفسير ما يجري على أنّه مؤامرة «من الجيش الأميركي لتجريب سلاح بيولوجي» بعدما أطلق ترامب على كورونا اسم «الفيروس الصيني» منذ إبريل/ نيسان 2020، فيما كان الجهد الصيني الإعلامي يستخدم كلّ طاقته لنفي أن تكون أسواق الحيوانات الحية في ووهان مصدراً للفيروس، أو حتى تلك النظرية عن تسربه من أحد مختبرات الفيروسات في المدينة.

السلطات الصينية، وبقبضة أمنية مشددة، كانت قد باشرت، قبل أن يدرك العالم خطورة الفيروس، في عملية فحص وتتبع للفيروس في سوق ووهان (بين ديسمبر 2019 ويناير 2020)، بالطبع جرى إغلاق السوق، ولم تتوقف صحافة ووسائل إعلام الدولة الصينية عن لجم كلّ من يحاول تناول خطر الفيروس، الذي قيل في البداية إنّه «مجرد التهاب رئوي»، ساهمت صحيفة «ساوث تشاينا مورننغ بوست» في تقديم رواية أنّ «الحكومة كانت تعرف بانتشار العدوى مبكراً ولم تكن صريحة بشأن حجم انتشار الفيروس».

ومنذ العام الماضي، كانت الاتهامات الغربية للصين تركز على مسألة الانغلاق الرسمي الصيني على العالم الخارجي ومشاركته بحقائق ما يجري، خصوصاً مع انتشار هلع شهري مارس/ آذار وإبريل/ نيسان 2020 في دول أوروبا وأميركا. وأشار كثيرون مبكراً إلى أنّ الحزب الحاكم، مارس سياسة تكميم الأفواه وفرض قبضة حديدية لحصر الفيروس في نطاقه، وعزز موت واختفاء أثر أحد الصحافيين وطبيب صيني تلك النظرة الغربية.

بالنسبة لبعض خبراء الشأن الصيني، مثل كاسبر ويشمان، الذي يرأس مركز أبحاث «كينك تشاينا» بجامعة «كوبنهاغن» في الدنمارك، فإنّ عدم تسامح سلطات الحزب الشيوعي الصيني مع الانتقادات «خلق في الصين مجتمعاً معتاداً على الحملات الجماهيرية، بمراسيم حزبية رئت الناس على أنّ التضحية بالنفس مهمة من أجل خدمة المصلحة العامة». وعلى الرغم من ذلك يعتقد ويشمان أنّ «الصينيين ليسوا كتلة موحدة ترضخ لما تريده الحكومة، لكنّ ذكريات الرعب الذي تسبب به فيروس سارس، عام 2002، ربما أثرت في طريقة تعامل الناس مع وباء كورونا في البلاد العام الماضي». ورأى ويشمان أنّ «استخدام السلطات الصينية التكنولوجيا لإجراء اختبارات للملايين، بشكل مبالغ فيه وبفرضه على الناس، كما فرض الحجر الصحي بالقوة، بعد اكتشاف الإصابة، بدا أنّه فعال لمحاصرة الوباء، فعلى العكس من الأنظمة الغربية التي تتطلب حجز وقت للفحص كانت السلطات الصينية تجري فحوصاً مجانية وموسعة، مع تحذير أنّ من يرفض الفحص سيدفع من جيبه لاحقاً، وبذلك جرى فحص الملايين».

حاولت بكين كما بات معروفاً استغلال انتشار الوباء في أوروبا ربيع العام الماضي لأجل تقديم صورة أفضل من خلال ما سمي «دبلوماسية المساعدات» التي كانت بكين بدأتها مع إيطاليا وامتدت إلى إسبانيا، ودول أخرى داخل وخارج أوروبا. وتلك الدبلوماسية زادت من النظرة المرتابة باهداف الصين ومسؤوليتها عن تفشي الوباء. وعلى الرغم من أنّ الانتشار كان عالمياً في بداية ربيع 2020 فإنّ ذلك أيضاً جلب معه تصرفات عنصرية طاولت الصينيين والآسيويين في عدد من الدول الغربية. واستغل بعض السياسيين في واشنطن وأوروبا الخلافات مع بكين لشن حملات عليها.

وبعد أكثر من 13 شهراً على انتشار فيروس، صرّح رئيس فريق منظمة الصحة العالمية المؤقت للتحقيق في منشأ الوباء في الصين، بيتر بن إمبارك، قبل أيام، أنّ انتقال فيروس كورونا الجديد من حيوان إلى آخر ومنه إلى الإنسان هي «أكثر الفرضيات ترجيحاً». ولفت إلى أنّ الخفافيش ما زالت مصدراً محتملاً لفيروس كورونا، وأنّ انتقاله عبر الأغذية المجمّدة احتمال يتطلب مزيداً من البحث. وأوضح أنّ عمل الفريق كشف عن معلومات جديدة لكنّه لم يغيّر كثيراً التصورات القائمة بشأن الجائحة، مضيفاً أنّ العمل على تحديد منشأ الفيروس يشير إلى مخزون طبيعي في الخفافيش، لكن، من غير المرجّح أن يكون في ووهان.

هو عام الثور هذه المرة (شانغ وي/ Getty)

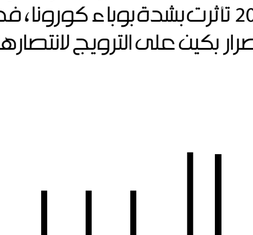


**%40**

نسبة الانخفاض المتوقع في حركة المرور خلال عطلة رأس السنة الصينية، بسبب القيود الوقائية الصارمة.



# مخيّم برج الشمالي للاجئين الفلسطينيين وسط الوباء

لا يمكن اختصار أزمة كورونا بأنّها صحية فحسب، إذ طاولت كلّ مناحي حياة الناس، وأتى تأثيرها أكبر على الفئات الهشة من قبيل اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات

**صور ـ انتصار الدنان**

يُعدّ مخيّم برج الشمالي، في قضاء صور في الجنوب اللبناني، من بين أكثر مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين فقراً في البلاد، بحسب قاطنيه. وهؤلاء بمعظمهم يعملون في قطاف الحمضيات وفي البساتين عموماً، بالتالي لا يتخطّى دخل العامل في اليوم الواحد عشرين ألف ليرة لبنانية، أي نحو 13 دولاراً أميركياً بحسب سعر الصرف الرسمي ونحو 2,5 دولارات بحسب سعر صرف السوق الموازية. وما يزيد الأمر سوءاً اليوم في هذا المخيّم، لا سيّما البطالة، هو تفشّي فيروس كورونا وقرار الإغلاق في لبنان. غادة الخضير صحافية فلسطينية من بلدة الناعمة الفلسطينية (قضاء صفد) وهي من سكان مخيّم برج الشمالي، تخبر «العربي الجديد»: «تابعت تعليمي حتى الصف الثامن الأساسي في مدارس أونروا (وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين)، ومن ثمّ تخصصت في التحقيق الصحافي». وعن أوضاع مخيّم برج الشمالي، تقول الخضير إنّ «سكان المخيّم من الأكثر فقراً، وبالإضافة إلى ذلك يعانون من جرّاء جائحة كورونا، وقد سُجّلت بينهم وفيات عدّة». وتشير الخضير إلى أنّ «الخوف مستوطن في المخيّم على خلفيّة الجائحة، لا سيّما أنّ أمراضاً عدّة تُسجّل في المخيّم منها الثلاسيميا (فقر دم البحر الأبيض المتوسط) وفقر الدم والربو. لكنّ السكان صاروا أكثر وعياً وهم ملتزمون بالحجر المنزلي وبالإجراءات الوقائية الأخرى اللازمة. أمّا الخوف الأكبر فهو من البطالة بين الشباب، لأنّ خطورتها كبيرة على المجتمع الفلسطيني هنا. ومن قُدّر له العمل، فإنّه يفعل لقاء مدخول قليل لا يكفيه حتى نهاية الشهر». وفي مقابل الملتزمين بالوقاية، تعبّر الخضير عن تخوّفها إذ إنّ «شبان المخيّم وسط قلّة فرص العمل والبطالة، يخرجون إلى المقاهي والشوارع ولا يبالون بخطورة المرض، بالنسبة إليهم الموت أهون بكثير من هكذا عيش». تضيف الخضير أنّ «الفصائل الفلسطينية ووكالة أونروا تعمدان مرّة كلّ ثلاثة أشهر إلى إرسال مؤونة للعائلات، لكنّ هذا الأمر لا يكفي، إذ يتوجّب على كلا الطرفين دعم الناس شهرياً، لأنّ سكان المخيّم في حاجة كبيرة إلى المواد الغذائية وحاجتهم أكبر إلى الأدوية».

بدورها، تتحدّر فاطمة إبراهيم من بلدة الناعمة الفلسطينية ومستقرّة اليوم في مخيّم برج الشمالي، وهي ناشطة اجتماعية وتعيش مع ابنها وبنتها ووالدتها المسنّة بعد طلاقها. تقول لـ«العربي الجديد»: «نحن الفلسطينيون محرومون من مهن عدّة في لبنان، وهي بمعظمها من مهن الدرجة الأولى. وقبل جائحة كورونا، لم يكن عدد العاملين في المخيّم يتخطّى 25 في المائة من مجمل السكان، ويعملون بمعظمهم في مجال الحمضيات وكذلك البناء. وبالتأكيد عملهم موسمي، بالتالي هم مياومون». تضيف إبراهيم أنّه عند قيام التحرك الشعبي في لبنان في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، «كان وضع الناس أفضل بقليل عمّا هو اليوم. وبعد هذا التاريخ تأزّم وراح يتفاقم مع انتشار فيروس كورونا وإغلاق البلد وارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي في السوق الموازية. فأجرة العامل اليوم إن توفّر له عملاً، تدنّت ولم يعد لها أيّة قيمة لا سيّما أنّه يتقاضاها بالليرة اللبنانية». وتلفت إبراهيم إلى أنّ «ثقة عائلات في المخيّم تعيش حياة بؤس، ومنها من لا تملك ثمن ربطة خبز. لذلك فقد عملنا في إطار مجموعة ناشطين في المخيمات الفلسطينية كافة على إيجاد خلية أزمة مهمتها مساعدة الناس. وهذه الخلية تتألف من الفصائل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المحلي، وعملها إيصال المساعدات إلى الأهالي». وتشرح: «نحن نؤمّن المال من خلال أبناء المخيّم المغتربين وكذلك ناشطين محليين ومن منظمات من قبيل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وبالمبالغ المالية التي تصلنا، نؤمّن للأسر الفلسطينية المواد الغذائية الضرورية ومواد التنظيف والأدوية. وتأتي مبادرتنا هنا تحت عنوان: تكافلوا في مخيّم برج الشمالي». وتؤكد إبراهيم أنّه «من خلال هذه المبادرة حاولنا التخفيف عن الأهالي ولو بشيء بسيط»، مشيرة إلى أنّ «في المخيّم 40 عائلة من بين أفرادها مصابون بالثلاسيميا، كذلك لدينا مرضى سرطان. ونحن نعمل بقدر الإمكان على مساعدة الناس، علماً أنّنا كنّا نعدّ دورات توعية حول كيفية الوقاية من الإصابة بكورونا. لكنّ ذلك كان ذلك قبل تفشّي فيروس كورونا بهذا الحجم وقبل قرار الإغلاق». وعن مصابي كورونا في المخيّم، تقول إنّهم «يعمدون إلى حجر أنفسهم في منازلهم، وقد رفضوا التوجّه إلى مركز سبلين الذي أقامته وكالة أونروا في منطقة سبلين (جبل لبنان) لحجر من هم في حاجة إلى ذلك».

عاطلة عن العمل؟ (محمود الزيات/ فرانس برس)

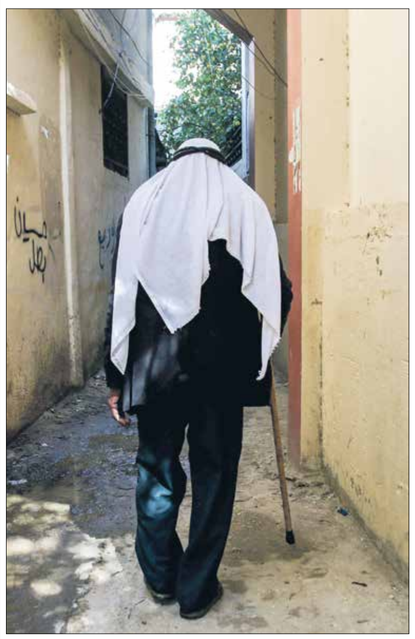

وحيدا في إحدى الحارات (محمود الزيات/ فرانس برس)

# الدراجات النارية ملاذ العاطلين من العمل في اليمن

يلجأ عدد كبير من شباب اليمن إلى العمل على الدراجات النارية، ما زاد من عددها بشكل كبير وتسبّب بأزمات مرورية خانقة، إضافة إلى أنّ غالبيتها غير مرخصة ما أدى إلى أزمة أخرى

**تعز ـ زكريا احمد**

اضطر محمد يحيى إلى بيع مجوهرات زوجته من أجل شراء دراجة نارية ليعمل عليها سائقَ توصيل، ويطوي من خلالها أشهر من البطالة. الأمر نفسه يلجأ إليه عشرات الشباب في مدينة تعز اليمنية، خصوصاً أولئك الذين وجدوا أنفسهم فريسة للفراغ بعد انسداد كافة أبواب الرزق أمامهم. يخرج يحيى، صباح كل يوم، إلى دوّار المستشفى الجمهوري بمدينة تعز، تحت أشعة الشمس، وينتظر الزبائن المستعجلين الذي يفضلون ركوب دراجات نارية لإنجاز مشاويرهم الخاصة. ومع غروب الشمس، يعود إلى أسرته الصغيرة محمّلاً ببعض المستلزمات المنزلية التي استطاع توفيرها من مدخول يوم كامل. يقول يحيى، وهو في الـ27 من العمر، لـ«العربي الجديد»، إنّه ينجح في بعض الأيام بتحصيل 4 آلاف ريال (نحو 15 دولاراً بحسب سعر الصرف الرسمي)، والتي لا تكفيه لتأمين أبسط مستلزمات المنزل، لكنّها تبقى مصدر رزق يومي، ما يجعله مطمئناً لأنّه لن يصحى في صباح اليوم التالي من دون أن يجد ما يأكله.

خلال السنوات التي أعقبت اندلاع الحرب في عام 2015، كانت الدراجات النارية الملاذ الأخير لعشرات الآلاف من اليمنيين الذين فقدوا أعمالهم الحكومية أو الخاصة، نظراً لانخفاض أسعارها من جهة، والدخل اليومي البسيط لأسرهم من جهة أخرى. يقول أحد تجار الدراجات النارية لـ«العربي الجديد» إنّ أسعارها تتفاوت بين 700 و800 ألف ريال (ما يعادل ألفي أو 3 آلاف دولار بحسب سعر الصرف الرسمي)، خصوصاً الآتية من الصين والهند. أما الدراجات الأخرى، فهي تصل إلى ما يعادل 4000 دولار بحسب سعر الصرف الرسمي، وليس هناك من إقبال واسع على طلبها.

وعلى الرغم من نجاحها في الحفاظ على حياة الآف الأسر، وتأمين مصدر لقمة العيش اليومية لهم، إلا أنّ الدراجات النارية تحولت أيضاً إلى معضلة كبرى في المدن اليمنية، بعد تسببها بأزمات مرورية خانقة في شوارع المدن الرئيسية، خصوصاً أنّ غالبيتها غير مرخصة. إضافة إلى ذلك، كانت الدراجات النارية سبباً رئيسياً أيضاً في انتشار جرائم السرقة والنشل، فضلاً عن تقييد عدد من جرائم الاغتيالات، التي طاولت قادة عسكريين وسياسيين في صنعاء وعدن وغيرهما من المدن، إلى مجهولين كانوا على متن دراجات غير مرخصة. وبعد سنوات من الانفلات نتيجة ترهل مؤسسات الدولة، بدأت السلطات المختصة، سواء التابعة للحوثيين في صنعاء أو للحكومة الشرعية في تعز، بحملة أمنية لضبط الدراجات النارية غير المرخصة، باعتبار ذلك ضرورة أمنية ستسهم في الحدّ من الجرائم وضبط المخالفات المرورية.

وفي السياق، ترجع وزارة الداخلية في صنعاء، والتي بدأت بالحملة خلال مطلع العام الجاري، التساهل الحاصل مع سائقي الدراجات النارية سابقاً إلى الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشونها، لكنّها بدأت الآن بإعداد نصوص قانونية لتنظيم حركة الدراجات النارية، تجبرهم على الالتزام بقواعد السير وعدم خرق القواعد المرورية والتسبب بأزمات خانقة.

وفي مقابل التراجع الملحوظ لعدد الدراجات النارية في العاصمة، إثر الحملة الكبيرة لمصادرتها من السلطات الأمنية، تحولت العاصمة صنعاء ومحافظتي الحديدة وتعز إلى ما يشبه المستعمرات الخالصة للدراجات النارية. يقول عبد الرحيم البعداني، وهو من سكان مدينة تعز، لـ«العربي الجديد»: «أعداد الدراجات وسط المدينة باتت تنافس البشر، وقامت بتشويه شوارع المدينة وجعلت من الصعوبة على سائقي المركبات المرور من أمامها بسهولة أو تفادي الاصطدام بها. ولا تُعرف أسباب الانفجار الحاصل في أعداد الدراجات النارية خلال العامين الأخيرين، لكن السلطات الحكومية تقول إنها تتزايد بشكل لافت، جراء موجة النزوح إلى المدن الرئيسية التي شكلت مناطق خضراء للفارين من مناطق التوتر والنزاعات».

ولا تُعرف على وجه الدقة أعداد الدراجات النارية الموجودة في اليمن، وما هي المحافظات التي تشهد انتشاراً أكبر لها، خصوصاً في ظلّ عدم توافر بيانات وتراخيص لها. وتوضح وزارة الداخلية في صنعاء أنها استطاعت، خلال الفترة الماضية من العام 2020، منح تراخيص لأكثر من 37 ألف دراجة نارية في العاصمة صنعاء، ما يشير إلى أنّ إجمالي الدراجات العاملة وغير المرقمة قد يتجاوز 50 ألفاً في ظلّ عدم التزام الآلاف بعملية الترقيم. وفي مدينة تعز، يلفت النقيب سمير رزاز الحميدي، قائد سرايا شرطة السير بتعز، لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ «هناك عدّة خطط آنية لترقيم ومنح تراخيص لكافة الدراجات النارية، بعد استيفاء عملية جمركتها، بالتزامن مع حملة أمنية واسعة لتخفيف الاختناقات داخل شوارع المدينة».

ويتوقع المسؤول الأمني اليمني وجود ما يزيد عن 100 ألف دراجة نارية داخل مدينة تعز فقط، وهو رقم ضخم يكشف حجم الاختناق الذي تعيشه المدينة، ولجوء الآف الشباب لهذا النوع من وسائل النقل كوسيلة لكسب الرزق.

تعقيم الدراجات النارية وسط انتشار كورونا (محمد هويس/ فرانس برس)

انخفاض أسعار الدراجات النارية يدفع عشرات آلاف اليمنيين إلى شرائها

تلك الدراجات سبب رئيسي في انتشار جرائم السرقة والنشل

حثت السلطات السكان على عدم السفر احتفالاً برأس السنة الصينية

أطلق دونالد ترامب على فيروس كورونا اسم «الفيروس الصيني»